

دور العامل الخارجي في مسارات التحول الديمقراطي بدول المغرب العربي The role of the external factor in the paths of democratic transition in the Arab Maghreb countries

آسيا لامراني(*)

تاريخ القبول: 2021/12/04

تاريخ الاستلام: 2021/11/30

ملخص:	Abstract:
يهدف هذا المقال إلى دراسة تأثير العامل الخارجي على التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، من خلال التطرق إلى الفواعل المؤثرة في هذا المسار كالجهود التي تبذلها القوى الكبرى والمؤسسات الدولية، والتركيز على الأدوات المختلفة التي تستخدمها هذه الفواعل، سواء تعلق الأمر بالأدوات العسكرية (التدخل)، أو الأدوات الغير عسكرية (السياسية، الدبلوماسية، الاقتصادية). ليتم التوصل في الأخير إلى أن احتمالات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي تراجعت بسبب العوامل الخارجية السلبية التي أعطت الأولوية لحماية المصالح الغربية الاقتصادية والأمنية، على حساب دفع مسار التحول الديمقراطي وإرساء الأسس الديمقراطية في هذه الدول. كلمات مفتاحية: المغرب العربي، التحول الديمقراطي، العامل الخارجي، الديمقراطية.	This article sheds light on the impact of the external factor on the democratic transition in the Arab Maghreb countries, by analyzing the role of the key actors influencing this path towards democracy, such as that of major powers and international institutions, and the tools and measures these actors often use, whether military (interventions) or non-military measures (political, diplomatic and economic), and have significant effect on the transition process. This article is concluded by arguing that the possibilities of democratic transformation in the Arab Maghreb have retreated due to the negative external role

(*) كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية-جامعة الجزائر3, ass_lamrani@yahoo.fr

that has prioritized maintaining the economic and security interests of the West at the expense of consolidating democratic foundations in these countries.

Keywords:

Arab Maghreb, democratization, the external factor, democratization.

مقدمة:

أوضحت معظم الدراسات التي تناولت موضوع إرساء الديمقراطية في أي بقعة من العالم، إلى وجود مجموعة من العوامل التي تساهم في دفع عملية التحول الديمقراطي، فأى نظام سياسي يتحرك دائما في بيئتين داخلية وخارجية، وأن اتجاهاته وتوجهاته ترتبط بأحد هاتين البيئتين.

ورغم أن التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي استند جزئيا إلى عوامل داخلية، إلا أن تأثير العوامل الخارجية كان حاضرا بقوة، وبمستويات متفاوتة، سواء تلك الناتجة عن التغيرات في البيئة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، أو عن الدور التدخلية لبعض الفواعل الدولية، لاسيما الدول الكبرى والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في دعم التحولات السياسية بالديمقراطيات الناشئة. كما أن هناك مجموعة من الدوافع التي تحدد طبيعة دور وتأثير القوى الكبرى من حيث كونها تعمل على تشجيع التحول السياسي في هذه الدول أو تعمل على تقويضه.

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العوامل الخارجية التي تتم على خلفيتها عملية التحول السياسي، ومدى تطابق هذه الإرادة الخارجية مع الإدراك الداخلي في بلدان المغرب العربي. فعلى غرار مناطق كثيرة من العالم شهدت دول المغرب العربي موجة من التحولات السياسية التي أعقبت ما يعرف بـ "الربيع العربي".

تنطلق هذه الدراسة من الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن اعتبار العامل الخارجي عاملا داعم أو معرقل لمسار التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي؟

أولاً: تأثير بنية النظام الدولي على التحول الديمقراطي:

لقد قام العديد من الباحثين بدراسة وتحليل تجارب التحول الديمقراطي، حيث شهد العالم تحول العديد من دوله -خاصة تلك التي تنتهي للدول النامية- إلى الأخذ بالديمقراطية والتعددية السياسية في محاولة للوقوف على الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى حدوث عملية التحول الديمقراطي، وصولاً إلى تحديد العوامل المشتركة والمتشابهة في كافة تجارب التحول الديمقراطي، والتي تمت وفقاً لأفكار "صموئيل هانتجتون" Samuel Huntington في كتابه "الموجة الثالثة"، من خلال ثلاث موجات كبرى اجتاحت العالم¹.

فالموجة الأولى، والتي تمتد جذورها إلى الثورتين الفرنسية والأمريكية، وصلت إلى ذروتها في القرن العشرين عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة، حيث أجريت انتخابات عامة وحررة في حوالي ثلاثين دولة أدت إلى انتقال السلطة من نظم تسلطية إلى أخرى ديمقراطية. أما الموجة الثانية فقد ظهرت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، حيث بدأت موجة جديدة صغيرة من التحول إلى الديمقراطية شملت بلدان ألمانيا الغربية سابقاً، والنمسا وإيطاليا واليابان. أما الموجة الثالثة فقد بدأت مع الانقلاب العسكري في البرتغال في عام 1974، ثم شملت كلا من اليونان وإسبانيا في أوروبا، وامتدت لتشمل أمريكا اللاتينية، كما طالمت الموجة بعض من بلدان آسيا أيضاً كالفلبين وكوريا الجنوبية. ومع نهاية الثمانينات وبانتهاء الحرب الباردة وانحيار الاتحاد السوفيتي، شهد العالم عملية انتقال السلطة في عدد من دول أوروبا الشرقية نحو الديمقراطية.

وقد بدأت هذه السلسلة في بولندا منذ عام 1988، ثم انتقلت عدوى التحول إلى المجر فالمانيا الشرقية ثم تشيكوسلوفاكيا. وسرعان ما لحقت هذه الموجة الثالثة، موجة رابعة ارتبطت بلورتها النظرية من خلال عدد من المفكرين، وعلى رأسهم "مايكل ماكفول" Michael Mcfaul مدير معهد "الديمقراطية والتنمية وحكم القانون CDDRL" بجامعة ستانفورد (Stanford). وقد ضمت هذه الموجة دولاً جديدة تحولت إلى ديمقراطية في أوروبا الشرقية، وهي سلوفاكيا عام 1998، وكرواتيا عام 2000، وصربيا عام 2000، وجورجيا عام 2003، وأخيراً أوكرانيا في عام 2004، والتي بسبب الإخفاق في مواجهة تحديات التحول الديمقراطي تعود الآن لتنضم إلى دول الموجة الخامسة المتمثلة في دول الربيع

¹ للمزيد من التفصيل أنظر صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أوائل القرن العشرين. (ترجمة عبد الوهاب علوب)، دار سعاد الصباح، ط1، الكويت، 1993.

العربي والتي انطلقت في عام 2011، وهي تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا . وباستقراء تلك التجارب يظهر جليا التباين بين تأثير عوامل التحول الديمقراطي سلبا أو إيجابا على عملية الديمقراطية ومسارات التحول الديمقراطي في مختلف البلدان السالف ذكرها، فلم يكن ضروريا أن تؤدي ذات العوامل إلى ذات النتائج، وإن كان هناك تشابه في بعضها أو تطابق أحيانا في البعض الآخر، فلكل تجربة ظروفها الخاصة التي قد تختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر².

إن تأثير بنية النظام الدولي الجديد على عملية التحول الديمقراطي مسألة في غاية الأهمية، وفي أحيان كثيرة تفرض خصوصية التطور التاريخي لأية أمة من الأمم، واضعين بعين الاعتبار أن محيط عصرنا الحالي يقرب الأمم بعضها من بعض، إلى درجة تحويل العالم إلى قرية صغيرة سواء في نواحي التفكير أو في الكثير من مستلزمات الحياة ومفرداتها اليومية وهذا ما أفرزته العولمة. فالديمقراطية أصبحت وسيلة لبناء نظام دولي جديد، يمهد في الوقت نفسه لعملية توحيد المصير العالمي والسياسة الدولية من جهة مصالح القوى العالمية المنتصرة في المواجهة العقيدية، وبالتالي فإن النظام الدولي الجديد يعتمد الديمقراطية كإيديولوجيا مهيمنة، ويعتمد الديمقراطية الأمريكية كنموذج مثالي يحمل في أعماقه القدرة على ضمان " الثبات " داخل الأطراف ويحول بينها وبين وجود حركات وطنية تسعى نحو " التقدم "³.

يرتبط المجتمع المعاصر بثورة اتصالات هائلة تتمثل رموزها في عولمة البث التلفزيوني المباشر من خلال الأقمار الصناعية، فضلا عن شبكة الأنترنت التي أحدثت ثورة في مجال الاتصال الإنساني، وفي مجال المعرفة البشرية على السواء. في هذا الإطار، يمكن أن تؤدي ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى ظهور أنماط من الديمقراطية تعتمد على الإدارة الذاتية بين المواطنين، مثل: الديمقراطية التشاركية Democracy Participatory، أو الديمقراطية التداولية Democracy Deliberative، التي تهدف

² أبو الحسن بشير عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية. الحوار المتمدن، العدد 4564، 20 أوت 2014، على الساعة 14:00:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=431302>

³ زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي. مجلة مدار الآداب، العدد الرابع عشر، 2018، ص ص 596-597.

للوصول لقرارات تتسم بالشرعية. إضافة إلى أن تكنولوجيا المعلومات واستخدام وسائل الاتصال عبر أجهزة الحاسوب يؤدي إلى ظهور ما يسمى بديمقراطية المعلومات، أو الديمقراطية الإلكترونية، أو الديمقراطية الرقمية Democracy Digital، ولعل من المفيد إلقاء الضوء على أبعاد هذه الديمقراطية التي تمثل أحد أوجه تطور النظرية الديمقراطية. فالديمقراطية الرقمية "ديمقراطية المعلومات" تقوم على أربع مقومات رئيسة تتمثل في: حماية خصوصية الأفراد، والحق في المعرفة، وحق استخدام المعلومات، وحق المواطن في الاشتراك المباشر في كل مستويات صنع القرار المحلية والكونية والحكومية. كما أن الديمقراطية الرقمية أو المعلوماتية، هي ممارسة الديمقراطية بدون حدود في الوقت أو الفضاء، وإن كان ذلك لا يمثل بديلا للظروف المادية الأخرى، ولا الممارسات السياسية التقليدية. لهذا فإن للعولمة في الوقت الحاضر، تأثير كبير على فرص التحول الديمقراطي لما تحتويه من عناصر ومبادئ تتسم بسرعة الاتصال بسبب عنصر تدفق المعلومات على كل المستويات، مما يؤثر على طبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين وتسهيل عملية المشاركة السياسية⁴.

إن التحولات التي يشهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة كانت لها انعكاسات على مسيرة التحول الديمقراطي في العديد من الدول النامية، خاصة في ظل موجة العولمة وثورة المعلومات والاتصالات التي تجتاح العالم، والتي ساهمت في خلق بيئة دولية ملائمة لدعم التحول الديمقراطي في مناطق مختلفة من العالم، لاسيما في دول المغرب العربي.

ثانيا: الفواعل المؤثرة في التحول الديمقراطي بدول المغرب

العربي:

مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات شهد العالم تحول العديد من دوله -خاصة تلك التي تنتهي للدول النامية- إلى الأخذ بالديمقراطية والتعددية السياسية، حيث كان للمؤثرات الخارجية المرتبطة بالتحولات التي طرأت على المحيط الإقليمي والدولي بعد انتهاء الحرب الباردة الثانية وانحيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا دور كبير في مسار التحول الديمقراطي.

⁴ نفس المرجع، ص 599.

1- دور القوى الكبرى:

لطالما تأثرت عملية التحول الديمقراطي بدول المغرب العربي بالضغوطات الخارجية خاصة من قبل القوى الكبرى

1-1- دور الولايات المتحدة الأمريكية: تعتبر الولايات المتحدة قوة مؤثرة في

النظام الدولي، فقد تعرضت العديد من الأنظمة إلى ضغوط خارجية أمريكية لتبني النموذج الديمقراطي. ومن المفارقات الغريبة ما طرحته تجربة أمريكا اللاتينية، فباستثناء المكسيك، حيث أصبح اليسار حاكما في منطقة كانت إلى عهد قريب محكومة من أنظمة عسكرية استبدادية حليفة للولايات المتحدة الأمريكية. وفي سياق آخر، تقدم الولايات المتحدة الأمريكية دعما أقل في العالم العربي مقارنة بدورها في مراحل التغيير إبان الحرب الباردة، وفي بعض دول أمريكا اللاتينية ومناطق مثل الفلبين. ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية تجد الأمر تحديا عند تعثر العمليات الانتقالية لترفع الحاجز أعلى للأنظمة العربية الجديدة أكثر مما فعلت مع الأنظمة القديمة. فعلى سبيل المثال قبل "الربيع العربي" فضلت الولايات المتحدة الاستقرار عن الإصلاح في دول العالم العربي. وعلى الرغم من هذا، تحقق الاستقرار من خلال الإصلاح السياسي في عدة دول (على سبيل المثال، إندونيسيا والعديد من دول أمريكا اللاتينية)⁵.

لقد أولى الرؤساء الأمريكيين اهتمامهم الكبير بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال رصدت المراكز البحثية خطابات الرئيس "بوش الابن" الخاصة بالشرق الأوسط، وتسويق مفاهيم المجتمع الحر والديمقراطية، فقد استخدم كلمة ديمقراطية (1012) مرة في الفترة الممتدة بين 2001-2005، واستخدم كلمة الحرية والمجتمع الحر (823) مرة، في حين انخفضت في عام 2006 إلى (11) مرة فقط. ولاشك أن هذه النتائج تعكس "هوسا" في إعادة تشكيل المنطقة العربية، إذ وجه الرؤساء الأمريكيين السابقين النقد للأوضاع السياسية في الدول العربية والإسلامية بحدود (127) مرة منذ عام 1973 ولغاية 1980⁶.

⁵ للمزيد من التفصيل أنظر: لوريل إي ميلر، جيفري مارتيني، التحول الديمقراطي في العالم العربي توقعات ودروس مستفادة من حول العالم. معهد أبحاث الدفاع الوطني، مؤسسة راند 2013.

⁶ مشاهير إسماعيل الشاهر، وهم الديمقراطية الأمريكية. المركز الديمقراطي العربي، 11 سبتمبر 2017، على الساعة 11.00:

وعليه، اشتملت المقاربة الأمريكية على ثلاثة عناصر:

أولاً: الخطاب السياسي، المتسم بأنه شديد الجنوح إلى ما سمي بأجندة الحرية القائمة على افتراض أساسي يتمحور حول أن التدخل الأمريكي بالعراق سيساهم في تحويلها إلى دولة ديمقراطية، الأمر الذي سيجلب معه نتائج تتعلق بعملية الإصلاح الديمقراطي تشمل العالم العربي بأسره (سرعان ما اتضح افتقاد هذا الخطاب للمصداقية مع ازدياد حدة انزلاق العراق نحو النزاع المسلح). والأسوأ من ذلك، هو استمرار واشنطن في تقديم العراق كنموذج للتحويل الديمقراطي، بالرغم من عدم توفر إمكانات الاقتناع الموضوعي به، ما دفع الكثيرين في العالم العربي إلى اعتبار عملية الديمقراطية المتبنية من جانب الولايات المتحدة لا تتعدى كونها تعبيراً لغويًا بديلاً لمصطلح تغيير الأنظمة بالقوة. خلق هذا الخطاب العلني ردة فعل عكسية لدى مناصري الإصلاح السياسي بسبب فشل الولايات المتحدة في الوفاء بوعداتها للقيام بدور فعال في عملية الإصلاح.

ثانياً: ممارسة الضغط على دول بعينها بغية تعديل سياساتها الداخلية، فقد جاءت ممارسة هذه الضغوطات عامة للغاية وسيئة التقدير، فعلى سبيل المثال، بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 اعتبرت المملكة العربية السعودية ومصر مساهمتان في تنامي الإرهاب بسبب سلطوية نظام الحكم، وما رتبته من انتهاكات فيما يتعلق بالحريات قادت فيما بعد إلى خلق وتنامي ظاهرة الإرهاب. فمن الملاحظ أن هذه الانتقادات جاءت مفتقدة للخطوات الإجرائية المحددة التي يتوجب على كل من الدولتين اتخاذها، كما أنها لم تقترح استراتيجيات واضحة أو شاملة للإصلاح.

ثالثاً: في سياسة بوش لدعم الديمقراطية كانت هناك مبادرة شراكة الشرق الأوسط، يتألف برنامج هذه المبادرة، الذي اقتصر تمويله على مبلغ 430 مليون دولار فقط، أنفقت خلال ست سنوات منذ إنطلاقه في عام 2002، من مبادرات صغيرة النطاق تهدف إلى تعزيز حقوق المرأة والتعليم، أو المشروعات الصغيرة في سبعة عشر دولة تلقت هذه المساعدات. تستند المشاريع إلى الافتراض المنطقي القائم على أن التحويل الديمقراطي يستدعي إجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية، وليس مجرد إحداث تغيير في بنية

المؤسسات السياسية فقط . لكن التفاوت بين الأهداف الطموحة لمبادرة شراكة الشرق الأوسط وتمويلها المتواضع أفضل برنامجها منذ البداية.⁷

بعبارة أخرى، إن تعامل الولايات المتحدة مع الديمقراطية هو تعامل براغماتي أساسه المنفعة، والذي يفسر موقفها المعارض اتجاه بعض التجارب الديمقراطية التي قد لا تخدمها، وهذا ما يؤكد موقفها المناوئ للتجربة الديمقراطية في تشيلي في عهد الليندي، والجزائر في بداية التسعينات. إن الولايات المتحدة والغرب عامة، شجع وسوف يشجع، الديمقراطية في البلدان التي لا تخضع لسيطرتهم (لكي يعمل على فتح ثغرة تساعد للدخول منها)، ولكنه لن يشجع التحول الديمقراطي وليس من مصلحته أن يفعل ذلك في المناطق التي تخضع لنفوذه وسيطرته، والذي يعني ولادة أنظمة حكم جديدة تحمل مطالب اجتماعية ووطنية مغايرة ومنتجة لمصالح جديدة، تفترض لا محالة إعادة توزيع اقتسامها بما يقلص كثيرا الموارد المحلية ومن نفوذ القوى الخارجية وسيطرتها عليها، ويفسح المجال أمام المؤسسات الديمقراطية الحقيقية لتأخذ دورها الحقيقي.⁸

2-1- الاتحاد الأوروبي:

اعتبر الاتحاد الأوروبي أقوى عامل يقود إلى نجاح أو فشل جهود إرساء الديمقراطية في الدول الشيوعية السابقة (أحد عشر دولة شيوعية)، ففي السبعينيات من القرن العشرين، امتد التحول الديمقراطي إلى دول جنوب أوروبا: إسبانيا، واليونان، والبرتغال، وأجزاء كبيرة من أمريكا اللاتينية. وبعد الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفيتي في 1991، امتد التحول إلى أوروبا الشرقية، فقد كان لتجاور أوروبا الشرقية مع مثيلتها الغربية أثر في تسهيل انتشار ثقافة الحرية وحقوق الإنسان، والتي كان لها دور أساسي في تقويض دعائم الإيديولوجية الشمولية، وتدرج التغيير في أوروبا الشرقية منذ توقيع اتفاقية هلسنكي في منتصف السبعينيات من القرن العشرين. واعتمد التحول الديمقراطي على مجتمع مدني قوي تحرر بعد قمع أمني طويل، وإصلاحات داخل الأحزاب الحاكمة، ووجود قضاء مستقل وإعلام حر، ومعارضة تقريبا موحدة متزامنة مع بروز جيل جديد من الناخبين، مثلما تم من خلال الانتخابات كأداة للتغيير كما حدث في سلوفاكيا، وكرواتيا،

⁷ مارينا أوتاوي ، دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: استعادة المصادقية. مؤسسة كارنيغي للسلام

الدولي، شرح السياسات 60، أيار 2008، ص ص 1-2.

⁸ زياد جهاد محمد ، مرجع سابق.

وصربيا، وجورجيا، وأوكرانيا، حتى أطلق عليها "ثورات انتخابية"، لأن فوز المعارضة في الانتخابات شكّل البداية لعملية تغيير كبرى أفضت إلى الانتقال إلى الديمقراطية. ولا يعني ذلك تطابق جميع تلك الحالات، فقد اختلف الحال في بولندا والمجر وبلغاريا، ولكن العنصر اللافت هنا هو الانتشار الإقليمي للتحوّل الديمقراطي.⁹

ويبدو أن كل دولة عززت ديمقراطيتها في سياق عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر "القوة التحويلية" التي تجعلها تشعر بحزم لصالح الديمقراطية. لذلك، يجب تصنيف الاتحاد الأوروبي باعتباره جهة فاعلة ديمقراطية خارجية فعالة - بشكل خاص - على الأقل عندما تكون عضوية الاتحاد الأوروبي محل مساومة.¹⁰

بالنسبة لدعم الديمقراطية، استحدث الاتحاد الأوروبي "المبادرة الأوروبية لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان" European Initiatives for Democracy and Human Rights بدعوى من البرلمان الأوروبي سنة 1994، تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في باقي الدول، وتمويل نشاطات المنظمات غير الحكومية، حيث تسمح بأن توجه الأموال مباشرة إلى ممثلي المجتمع المدني دون طلب موافقة البلدان الشريكة. وتجدر الإشارة بأن تمويل المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان بلغت 132 مليون يورو عام 2004، لصالح أنشطة على نطاق العالم أجمع، ويوجه حوالي 10 بالمئة من تلك الأموال إلى الشرق الأوسط. كما أنشأت المفوضية الأوروبية في 2001 مؤسسة "المعونة الأوروبية" لتنفيذ أدوات معونها الخارجية، وتعمل المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان كوحدة داخل هذه المؤسسة.¹¹

⁹ أحمد عبد الكريم سيف، إشكالية التدخلات الإقليمية والدولية في تجارب التحوّل الديمقراطي. الجزيرة للدراسات، 24 جانفي 2013، على الساعة 15:00:

<https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124124130127111.html>

¹⁰ Ghia Nodia, External Influence and Democratization The Revenge of Geopolitics. Journal of Democracy. Volume 25, Number 4 ,October 2014 , p 139.

¹¹ منى يعقوبان، الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط: المبادرات الأوروبية. معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم 127، أكتوبر 2004، على الساعة 10:00:

https://www.usip.org/sites/default/files/sr127_arabic.pdf

لقد حاول الاتحاد الأوروبي ربط الدول المشاركة في مسار برشلونة بالقيم الغربية، كالديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال تمويل مشاريع محلية وإقليمية في إطار برنامج عمل MEDA1 (من 1995 إلى 2000) والذي يتبع بـ MEDA2 (من 2000 إلى 2005)¹². وفي نفس السياق، أحدث الاتحاد الأوروبي سنة 2011، "الصندوق الأوروبي للديمقراطية" European Endowment For Democracy، وهي مؤسسة تعمل على دعم الأشخاص والمنظمات العاملة في مجال الديمقراطية بدول الجوار، كمحاولة منه لتوفير بنىات مؤسسية واعتمادات مالية وتقنية من أجل تدعيم ومواكبة التحول نحو الديمقراطية بشكل عام ونتائج الحراك الذي تعرفه المنطقة العربية¹³.

من جهة أخرى، تم التركيز من خلال البيان الإعلامي المشترك "شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب المتوسط" الذي أصدرته الممثلة السامية للاتحاد في الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية سابقا "كاثرين أشتون" Ashton Catherine، وباقتراح من المفوضية الأوروبية، على حاجة الاتحاد الأوروبي إلى دعم مطالب الشعوب العربية بالمشاركة السياسية والكرامة والحرية، وذلك من خلال وضع سياسة مبنية على احترام القيم العالمية والاستجابة في نفس الوقت للمصالح المشتركة. بناء على ما سبق سيبلور الاتحاد الأوروبي نهجا جديدا في التعامل مع جواره الجنوبي، ظهرت أولى ملامحه من خلال البيان الإعلامي الصادر يوم 25 ماي 2011، والذي تم الالتزام بموجبه بإعطاء الأولوية لمواجهة تحديين بارزين هما: إرساء أسس "الديمقراطية العميقة والمستدامة"، وهو ما يعني عدم الاقتصار على دعم وضع الدساتير الديمقراطية وتنظيم الانتخابات الحرة والنزيهة والدورية، بل تجاوز ذلك إلى دعم بناء أنظمة قضائية نزيهة ومستقلة إلى جانب ضمان حرية الإعلام، ومجتمع مدني فاعل إلى غير ذلك من الخصائص التي تمتاز بها الديمقراطيات الفاعلة والناضجة¹⁴.

¹² آسيا لعمراني، دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: دراسة في مدى فاعلية آلية "الدمقرطة. مجلة المعيار، المجلد 13، العدد 2011، 26، ص 371.

¹³ محمد المصطفى بن الحجاج، الاتحاد الأوروبي وفرضية الاستعصاء الديمقراطي في ضوء "الربيع العربي" تونس ومصر نموذجا. مجلة اتجاهات سياسية، العدد الثامن "عدد خاص"، أوت 2019، ص 35.

¹⁴ نفس المرجع، ص 33.

2- دور المؤسسات الدولية:

تؤدي المؤسسات المالية الدولية دورا مهما في دفع عمليات التحول عن طريق منح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من خلال القروض التي تقدمها للدول النامية والتي تقيدتها بشروط سياسية، مما يدفع باتجاه تفاقم مشكلة المديونية في تلك الدول. إن الجديد في الأمر هو التوسع في استخدام هذه الورقة لفرض أنماط معينة من السياسات والتوجهات ودمج المجتمعات المتلقية في شبكة ما يعرف بالتبعية. أما بخصوص سلاح المديونية، فقد أصبح من بين أهم الوسائل المعتمدة للضغط على الدول النامية للاستجابة لمتطلبات الرأسمالية العالمية، وذلك في ضوء استراتيجية مركزية عالمية أهم ملامحها¹⁵:

- إجبار البلدان المدينة على انتهاج نموذج للنمو الرأسمالي التابع.
- التخلي تماما عن طموح التحرر الاقتصادي وبناء التنمية المستقلة في البلدان النامية.
- سلب حرية القرار الاقتصادي الوطني في الدول المدينة، وإملاء السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تدافع عن مصالح رأس المال الأجنبي وتحملها.
- تهئية مناخ البلدان النامية لعودة الاستثمارات الأجنبية الخاصة.
- اعتماد برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي القاضية بتقليص حجم الإنفاق العام والدعم الحكومي، من دون النظر إلى ما قد تثيره هذه البرامج من إشكاليات جانبية على الصعيد الداخلي.

انعكست كل هذه السياسات بشكل نتائج سلبية تمثلت في تهميش الشعوب وإفقارها، مع استغلال ظروفها الداخلية وفق مخططات إعادة الهيكلة المفروضة على بلدان العالم الثالث، وترجمة هذه السياسات من خلال ضغوط على هذه البلدان لتحقيق تحول ديمقراطي شكلي لا يعبر عن واقعها، ولا يراعي ظروفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

فالمؤسسات المالية الدولية، لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لديها تأثير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث استهدفت هذه الإعانات الاجتماعية الكبيرة للمؤسسات من خلال تعزيز الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والتي من شأنها أن تساعد في تقليص دور الدولة في الاقتصاد، هذه الإستراتيجية جاءت أيضا لتقويض عملية الديمقراطية. كما أن العملية الحالية لإسقاط النظام وتغييره

¹⁵ زياد جهاد محمد. مرجع سابق، ص ص 600-601.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يبدو أنها تقود إما إلى تدمير الدولة، مثلما حدث في ليبيا واليمن، أو يؤدي إلى مرحلة انتقالية مثلما حدث في تونس ومصر.

يضاف إلى هذا، ضغوط المنظمات الدولية الرسمية كالأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الرسمية كمؤسسة "كونراد أديناور" (تحمل هذه المؤسسة التي تأسست عام 1964 اسم أول مستشار ألماني كونراد هيرمان أديناور الذي استلم مهمة تمثيل الحكومة الاتحادية بعد الحرب العالمية، وهي موالية للحزب المسيحي الديمقراطي CDU وتهتم بدعم الديمقراطية وسيادة القانون وتعزيز السلام). ومؤسسة فريدريش إيبترت – (FES) مؤسسة الديمقراطية الاجتماعية (التي تعتبر أقدم مؤسسة سياسية ألمانية قائمة على مبادئ الديمقراطية الاجتماعية، يرجع تاريخ تأسيسها إلى عام 1925 حيث اتخذت هذه التسمية نسبة لأول رئيس منتخب ديمقراطيا في ألمانيا). ومؤسسة "فورد" الأمريكية (هي مؤسسة أمريكية تهدف إلى تعزيز الديمقراطية والحد من الفقر وتعزيز التفاهم الدولي، تأسست عام 1936 بمساهمات من "هنري فورد" وإبنة "إيدسيل فورد" من شركة فورد للسيارات). إن مثل هذه المنظمات تعمل على تشجيع الإصلاحات الديمقراطية والتحول الديمقراطي في البلدان النامية، ولو بصفة شكلية وفق ما يخدم مصالحها.¹⁶

إن فكرة استخدام المساعدات الاقتصادية كسلاح سياسي ليست جديدة، ولكن الجديد في السنوات الأخيرة، أنها أصبحت سلاحا ينطوي على تنازلات سياسية واستراتيجية واضحة من جانب المتلقي. لذلك، كشفت موجة التحول نحو الديمقراطية أهمية دور العامل الخارجي، الذي يؤثر من خلال مجموعة من الآليات والأدوات سواء كانت سياسية، دبلوماسية، اقتصادية أو عسكرية.

ثالثا: الأدوات الخارجية المؤثرة في التحول الديمقراطي بدول

المغرب العربي:

1-الأدوات العسكرية:

غالبا ما ارتبط هذا النمط من التحول بحروب وصراعات، تؤثر فيها وتحكمها مصالح وتوازنات داخلية وإقليمية ودولية، وهو ما يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير، وعدم بروز جناح إصلاحى داخله، وعجز قوى المعارضة عن إطاحته بسبب

¹⁶ زياد جهاد حمد. مرجع سابق، ص 601.

ضعفها وهشاشتها نتيجة لسياساته القمعية. وفي ظل هذا الوضع لا يكون هناك من بديل لإطاحته والانتقال إلى نظام ديمقراطي سوى التدخل العسكري الخارجي، الذي يمكن أن تقوم به دولة واحدة على نحو ما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في كل من جرينادا وبنما في ثمانينيات القرن العشرين، أو تحالف يضم مجموعة من الدول على غرار الحرب التي قادتها واشنطن بمشاركة دول أخرى ضد أفغانستان في عام 2001، وضد العراق في عام 2003.¹⁷

إن مشروع فرض الديمقراطية من الخارج بالقوة متناقض بطبيعته، ومن المرجح أنه لأسباب تتعدى الظروف الخاصة للبلد، والانتباه في الداخل في الدول الأكثر مسؤولية عن السعي لتصدير الديمقراطية بقوة السلاح. تشكل العراق "حالة محورية" لنظرية الديمقراطية في تجسيد التناقضات المتأصلة في مشروع فرض الديمقراطية بالقوة، في ما يسميه "لورنس وايتهد" "الديمقراطية القسرية"، فهناك سببان رئيسيان وراء كون الديمقراطية من خلال الغزو متناقضة مع ذاتها: الأول ينبع من المنطق الديمقراطي لتقرير المصير. والثاني من اعتبار الشروط المسبقة للديمقراطية.¹⁸

لذلك يمارس الغرب عامة أدوار القوة القديمة. لكن هذه المرة يطلق عليها "جهود تعزيز الديمقراطية"، أو في الحالات القصوى "التدخلات الإنسانية" على وجه الخصوص. وتستخدم الولايات المتحدة الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان كجزء من استراتيجية تطويق الدول وإضعافها.¹⁹ هذا ما يعتبر ديمقراطية من خلال الهيمنة، حتى ولو كانت القوة "لينة".

يلاحظ أنه في غالبية حالات التدخل العسكري الخارجي لم يكن هدف تأسيس نظام ديمقراطي هو الهدف الرئيسي أو المبدئي، بل كانت هناك أهداف ومصالح أخرى. فإذا كان التحول الديمقراطي من خلال التدخل العسكري الخارجي قد نجح في بعض الحالات كما هو الحال في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه فشل في حالات أخرى كثيرة

¹⁷ حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري. مركز الجزيرة للدراسات. 24 جانفي 2013، على الساعة 14.00:

<https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html>

¹⁸ David Beetham, The contradictions of democratization by force: the case of Iraq. *Democratization* Vol. 16, No. 3, June 2009, 443 –444

¹⁹ Ghia Nodia. Op.Cit . p143.

أحدثها في أفغانستان والعراق وحتى ليبيا عام 2012. لقد اهتمت دراسات عديدة بتفسير ظاهرة فشل التدخل العسكري الأجنبي في تحقيق التحول الديمقراطي في عديد من الدول. بالمقابل، فإن التحول الديمقراطي العنيف يكون في الغالب مقرونا بدرجات أدنى من الديمقراطية، وفرص أقل لاستمرارية النظام الديمقراطي واستقراره، بل إنه تزداد في مثل هذه الحالة احتمالات الارتداد إلى شكل من أشكال التسلطية، أو وقوع البلاد في صراع داخلي أو حرب أهلية. أما الانتقال الناجم عن التدخل العسكري الخارجي فقد نجح في حالات قليلة، وفشل في حالات أخرى كثيرة، وقد كان لكل من النجاح والفشل ظروف ومعطيات خاصة²⁰.

ينظر معظم المحللين إلى أن القوة المحتلة: أولا تفتقر إلى الشرعية، وبالتالي فإن النظام الذي تنشئه مع محتليه غير شرعي ويؤدي بدوره إلى استفزاز المقاومة، مما يؤدي إلى تفاقم حالة انعدام الأمن، فقد مثل التاريخ الحديث للعراق بشكل واضح للغاية إخضاع عملية ومحتوى الديمقراطية لمصالح وأولويات قوى الاحتلال (المصالح الأمريكية - الاقتصادية والعسكرية والسياسية، خطة خصخصة النفط العراقي و وضعها في أيدي الشركات المرتبطة بقوى الاحتلال) نفس الشيء بالنسبة لليبيا، فقد يجلب الغزو تدمير وانحيار جهاز الدولة القائم، مما ينتج عنه الفراغ على ثلاثة مستويات في وقت واحد (الأمن والإدارة والسياسة). ثانيا، تحول جذري في ميزان القوى بين المجتمعات المكونة للدولة، وهي السمة المشتركة لجميع التدخلات العسكرية الغربية على مدى السنوات الماضية (في إفريقيا، ويوغوسلافيا السابقة، وأفغانستان، والعراق وليبيا)²¹.

إن القول بأن الديمقراطية يمكن أن يتم فرضها بالقوة تطرح نقطتين:²² أولا، أن جميع التحليلات تؤكد أنه، يمكن لجميع الدول (باستثناء الدول الغربية) التراجع عن العملية الديمقراطية، وهو الرأي الذي تبناه "صامويل هينغتون" (Samuel Huntington)، الذي يرى بأن الديمقراطية لها جذور مسيحية وغربية، أما الثقافات الإسلامية والكونفوشسية فقد تكون مرتبطة وحساسة تجاه التضامن والتآزر عوض

²⁰ حسين توفيق إبراهيم، مرجع سابق.

²¹ Beetham. Op.Cit, pp 447-448.

²² مود نافارو، الانتقال الديمقراطي، ترجمة عبد العزيز فجال، الحوار المتمدن، 24 نوفمبر 2016، على الساعة 11.00:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=539043>

احترام الحريات الفردية. وبالتالي، أقل اهتماما بمسألة الديمقراطية، وهو ما يؤدي إلى "صدام الحضارات" (1997). وهذا النوع من التأويل الثقافي اليوم مرفوض كليا، فمثلا الاقتصادي والفيلسوف "أمارتيا سين" (Amartya Sen) في كتابه "ديمقراطية الغير" (2005)، يذكر بوجود نقاش عام حول هذه المسألة منذ مدة طويلة في آسيا، إفريقيا والعالم العربي، وجل الدول التي كانت خاضعة للتنفيذ الاستعماري الفرنسي والإنجليزي منذ القرن التاسع عشر.

ثانيا، أن تفسير الانتقال الديمقراطي بالعوامل الخارجية والتدخلات الأجنبية، يخفي دور الفاعلين المحليين، خاصة النخب الوطنية التي توظف أحيانا كوسيط. وحسب "جويرمو أودينيل" (Guillermo O'donnell) و"فيليب شميتتر" (Phillippe Schmitter)، ترسيخ الديمقراطية ينتج عن تفكيك للأنظمة السلطوية، من خلال عقد تحالفات بين اتجاهات متشددة ومعتدلة لإسقاط النظام القائم والانفتاح على المعارضة السياسية، وهو ما ساهم في انهيار مجموعة من النظم الديكتاتورية إثر انتقال ديمقراطي عبر تحالفات ومساومات (إسبانيا، البرتغال وبولونيا في نهاية الثمانينات من القرن العشرين). من أجل فهم مسار الديمقراطية، يجب التخلي عن فكرة النموذج الوحيد المفترض لترسيخ الديمقراطية، خاصة بعد الصعوبات التي اعترضت دول إفريقيا والجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي في أوروبا الشرقية.

وبالتالي، لا توجد نماذج جاهزة يمكن تصديرها من دولة إلى أخرى، فكل مجتمع يجب أن يعثر على طريقه الخاص لمواجهة التحديات السياسية، وأن يخلق التوافقات والمؤسسات التي تلائم على نحو أفضل ظروفه الخاصة. فإلحاق الهزيمة بنظام سلطوي لا يعني الوصول إلى الديمقراطية، لأن العديد من دول العالم أطاحت نظاما سلطوية، لكنها انحدرت إلى الحرب الأهلية، أو انضمت إلى خانة الدول المنهارة، أو استبدلت بديكتاتورية أخرى.²³

2- الأدوات غير العسكرية: تمثل هذه الأدوات شكلا من أشكال التدخل، تتوزع

بين ما يلي :

²³ بول سالم، الربيع العربي من منظور عالمي: استنتاجات من تحولات ديمقراطية في أنحاء أخرى من العالم. مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 15 نوفمبر 2011، على الساعة 10.00:

<https://carnegie-mec.org/2011/11/15/ar-pub-45980>

1-2- الأدوات السياسية والدبلوماسية:

تتمثل هذه الأدوات في الحوار السياسي والدبلوماسي من خلال البعثات الدبلوماسية، والتصريحات والإعلانات والتقارير الدولية بشأن الوضع الديمقراطي للدول. هذه الأدوات يمكن اعتبارها ورقة ضغط على الحكومات لتحقيق أهداف لا علاقة لها بالديمقراطية، وهو ما يتضح من خلال الازدواجية في خطابات الدول الغربية لاسيما فرنسا والولايات المتحدة تجاه دول المغرب العربي، حيث توظف قضايا الديمقراطية في تصريحاتها تجاه الدول التي لا تنسجم مع سياساتها (على سبيل المثال استفزاز الجزائر نتيجة رفضها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول)، في حين تختفي هذه الخطابات والتصريحات الغربية تجاه الدول الحليفة "غير الديمقراطية" في إطار ما يعرف بسياسة الكيل بمكيالين.

تجدر الإشارة، إلى أنه تم إدراج دعم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإقامة دولة القانون وضمان الممارسة الفعلية والمشروعة لهذه الحقوق والحريات، ضمن أهداف إعلان برشلونة لسنة 1995، حيث أصبح من الإلزامي توفر الاتفاقيات الجديدة المبرمة مع الدول النامية، على الشرط المؤدي إلى وقف العمل بالاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي في حال عدم احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية.

ويبدو أن دعم الانتخابات والمجتمع المدني هما أكثر الأنواع فعالية، حيث يتم استهداف الدعم الأجنبي لتشجيع ترسيخ الديمقراطية في الدول العربية التي خاضت غمار التغيير السياسي، ويصنف دعم الانتخابات باعتباره أهم الأولويات، ليس فقط لأن له الأثر الأكبر بخلاف الأنواع الأخرى من الدعم، ولكن بسبب أن الانتخابات يمكن أن تعد عملية انتقالية على المسار الإيجابي، وبالأخص عندما تكون الانتخابات مرحلة لاحقة لإعادة الهيكلة السياسية من خلال الإصلاح الدستوري. فرغم أن الانتخابات لا تكفي لتحقيق الديمقراطية، إلا أنها تبقى من الأمور ذات الأهمية الواضحة. يضاف إلى هذا الطبيعة طويلة الأمد لإصلاحات الحكم وكفاءة برامج الدعم الأجنبي التي تهدف إلى دعم هذه الإصلاحات التي ثبت محدوديتها، مما يستوجب تعظيم فرص ترويج الإصلاحات المؤسسية والمساعدة في تنفيذ العمليات الديمقراطية بطريقة أكثر كفاءة وفعالية. حيث تتضمن الأولويات للإصلاح المؤسسي بناء أو تقوية مؤسسات ذات مصداقية بما في ذلك أنظمة قضائية فعالة ومستقلة، وإدارات مهنية انتخابية مستقلة، والتحول الديمقراطي في

العالم العربي وهيئات وفرق عمل اللجنة البرلمانية، وأحزاب سياسية ذات تشكيل ديمقراطي داخلي والتي تعكس فعاليتها من الخارج. كما يجب أن يحتل بناء المجتمع المدني أولوية، لأن مؤسسات المجتمع المدني قد تساعد على دفع التحول الديمقراطي، ويجب أن يتضمن ذلك ليس فقط المنظمات المستقلة التي تدفع نحو الديمقراطية، ولكن أيضا الإعلام المستقل ومجموعات مراقبة حقوق الإنسان ومكافحة الفساد والمنظمات التي تقدم التعليم المدني.²⁴

يعتبر دعم الانتخابات أحد محاور التركيز الرئيسية للاتحاد الأوروبي، من خلال نشر بعثات مراقبة كاملة في تونس والأردن والجزائر، وفي هذا الإطار تم إرسال فريق تقييم الانتخابات إلى ليبيا. وقدم الاتحاد الأوروبي مساعدة فنية لمساعدة السلطات على تنظيم الانتخابات في تونس وليبيا ومصر والمغرب، ودعم منظمات المجتمع المدني في رفع مستوى الوعي العام وتدريب مراقبي الانتخابات المحليين. كما يقدم الاتحاد الأوروبي دعما مكثفا لبناء مؤسسات ديمقراطية ما بعد الانتخابات.²⁵ وعلى سبيل المثال، خلص فريق تقييم الانتخابات التابع للاتحاد الأوروبي (EAT) عام 2012 في ليبيا - الذي تم نشره لتغطية الانتخابات البرلمانية - إلى أن العملية الانتخابية تمت إدارتها بكفاءة وتعددية وتم إجراؤها بشكل عام بطريقة سلمية، حيث يدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط السلطات في مجموعة واسعة من المجالات. وفي هذا الإطار تم توفير مبلغ إجمالي يقارب 39 مليون يورو في عام 2011 لمشاريع في الإدارة العامة، والانتقال الديمقراطي، والمجتمع المدني، والصحة والتعليم. هذا بالإضافة إلى مبلغ 80.5 مليون يورو الذي تم صرفه لتقديم المساعدة الإنسانية خلال مرحلة النزاع في عام 2011.²⁶

كان الوجه الآخر للعملية، هو استخدام الأدوات الإيجابية جنبا إلى جنب مع الإقناع والإعلانات الدبلوماسية، والعديد من الزيارات إلى المنطقة من قبل ممثلي الاتحاد الأوروبي (المفوضين، الممثل السامي عن الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، نائب رئيس المفوضية الأوروبية، ووفود أعضاء البرلمان الأوروبي)، فقد أظهر الاتحاد الأوروبي التزاما تجاه المؤسسات متعددة الأطراف والدبلوماسية الدولية، التي تعتبر أفضل وسيلة لمعالجة

²⁴ ميلر، مارتيني. مرجع سابق، ص ص 36-37.

²⁵ "EU's response to the "Arab Spring": The State-of-Play after Two Years". EUROPEAN COMMISSION, Brussels, 08 February 2013, at 11.00h: http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-13-81_en.htm

²⁶ Idem.

التطورات السياسية في الواقع، حيث أقام الاتحاد الأوروبي علاقات مع الجهات السياسية الفاعلة ذات الصلة، مثل جامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي، ومجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى تقديم دعم خاص للجهود الدولية لإدارة الأزمة في سوريا مثل مجموعة القاهرة ثم مجموعة الاتصال برئاسة "كوفي عنان"، والمبعوث الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. كما أجرى الاتحاد الأوروبي اتصالات مع بعض الجهات الفاعلة، مثل المجلس الوطني الانتقالي الليبي والأحزاب والحركات السياسية والدينية، ومنظمات المجتمع المدني. وتم تشكيل فرق عمل جديدة لتوجيه العلاقات مع الدول منفردة وتحسين التنسيق مع الجهات الفاعلة الدولية والوطنية، كما عقدت فرقة عمل مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وتونس في سبتمبر 2011، في إطار تقديم الدعم للمجتمع المدني والتحضير للانتخابات، بما في ذلك نشر بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات²⁷. تمثل الأدوات المقترحة من طرف الاتحاد الأوروبي خطوة نحو عملية إعادة تشكيل سياسات الاتحاد الأوروبي، في ضوء التغيرات التي تحدث في الضفة الجنوبية للمتوسط وشمال إفريقيا.

لقد طرح الاتحاد الأوروبي مبادرة "الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك" مع دول جنوب المتوسط، حيث صدر الإعلان من اللجنة في 8 مارس 2011، ووصف الأحداث التي حدثت في: "حيه الجنوبي" على أنها "ذات أبعاد تاريخية" وعواقب دائمة. لذلك، يجب ألا يكون الاتحاد الأوروبي "متفرجا سلبيا" ويحتاج إلى ذلك "لدعم رغبة الشعوب في جواره" من خلال "خطوة نوعية إلى الأمام" في "التزام مشترك" إلى "القيم المشتركة: الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والحكم الرشيد وسيادة القانون". ويستند النهج الجديد المقترح على التمييز والمشروطية والمساءلة المتبادلة، ويتم البناء على ثلاثة عناصر تتمثل في: التحول الديمقراطي و بناء المؤسسات، شراكة أقوى مع الشعب، والنمو المستدام والشامل²⁸.

²⁷ Rosa Balfour , EU Conditionality after the Arab Spring. European Institute of the Mediterranean, Barcelona 2012, p11.

²⁸ Bichara Khader , The European Union and the Arab World: from the Rome Treaty to the Arab Spring. European Institute of the Mediterranean, Barcelona, March 2013. P35.

ب- الأدوات الاقتصادية:

يرتبط تأثير الأدوات الاقتصادية على عملية التحول الديمقراطي من خلال المشروطة السياسية، حيث تعتبر أداة فعالة عندما يتعلق الأمر بالمساعدات والقروض التي تمنح للدول الفقيرة في إطار ما يعرف بالمساعدات التنموية، المقدمة من طرف الدول والمنظمات الدولية في شكل هبات مالية أو قروض تنموية، أو تقديم سلع وخدمات. وتستهدف الأدوات الاقتصادية الفاعلين الحكوميين، وغير الحكوميين مثل منظمات المجتمع المدني.

تستخدم المشروطة السياسية لممارسة ضغط مباشر على الدول، من خلال ما يعرف "بالجزرة" و"العصا" التي يعمل الاتحاد من خلالها على إقناع أو إجبار الدول على تبني سياسة معينة. وبالتالي فإن المشروطة تعمل على تحليل التكاليف والفوائد والنتائج الديمقراطية من حساب عقلاني، أي تقديم للمساعدة الاقتصادية للنخب في الدول المستهدفة، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي بإمكانه استخدام مجموعة متنوعة من الإغراءات أو العقوبات للتأثير على التطورات السياسية في بقية الدول²⁹.

في هذا الإطار، يؤكد الاتحاد الأوروبي على أن سياسته تجاه المنطقة العربية لا تخرج عن إطار المشروطة السياسية الإيجابية القائمة على "مبدأ المزيد من الإصلاح يساوي المزيد من الدعم التقني والمالي"، مما يعني الابتعاد عن ممارسة المشروطة السلبية المتمثلة في فرض عقوبات على الدول التي تمس بشرط الديمقراطية وحقوق الإنسان، حسب ما هو منصوص عليه في قرار مجلس أوروبا، والذي جاء فيه أنه في: "حال وقوع انتهاكات مستمرة وخطيرة لحقوق الإنسان، أو الإيقاف الخطير للمسار الديمقراطي، فإن الاتحاد الأوروبي ودوله تقوم بدراسة الرد الملائم على ضوء الظروف، كما أن التدابير ستكون متناسبة مع خطورة كل حالة، ويمكن أن تتضمن مساعي علنية أو سرية تصل إلى حد إدخال تغييرات في محتوى وقنوات برامج التعاون، وتأجيل التوقيعات والقرارات اللازمة لسير التعاون، وعند الاقتضاء تعليق التعاون".

هذا الأمر انعكس بشكل جلي على الدعم الأوروبي للإصلاح السياسي بالمنطقة، والذي اتسم بنوع من الغموض، فمن جهة يركز على استمرار دعم سياسة الوضع القائم في دول جنوب المتوسط، ومن جهة ثانية يتم الاتفاق حول تبني مجموعة من الأهداف

²⁹ لعمرائي، مرجع سابق، ص376.

المشتركة وكذا الإصلاحات التي يجب اعتمادها بهذه الدول، وهو ما يمكن تفسيره بالتعاطي البراغماتي الأوروبي مع مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.³⁰

ترتكز مشاركة الاتحاد الأوروبي مع جميع جيرانه على أساس مبدأ "المزيد من أجل المزيد" القائم على الحوافز وعلى "المساءلة المتبادلة" كما هو موضح في الإتفاقيتين المشتركتين لعام 2011 الصادرتين على التوالي في 8 مارس بشأن الاتحاد الأوروبي "الحي الجنوبي" وفي 25 ماي حول سياسة الجوار الأوروبية الجديدة المعدلة.³¹

ولذلك فإن دعم الاتحاد الأوروبي لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام أمر حاسم في تعزيز المؤسسات الديمقراطية، شريطة أن يساعد شركاؤه الجنوبيون أنفسهم في خلق الظروف المناسبة للنمو من خلال سرعة اعتماد الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية ذات الصلة. فبالإضافة إلى 3.5 مليار يورو المبرمجة بالفعل للفترة 2011-2013، يقدم الاتحاد الأوروبي حوالي 700 مليون يورو في شكل منح جديدة للحي الجنوبي، ولا سيما من خلال برنامج SPRING في إطار "دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل"، والذي يوفر تمويل إضافي للشركاء الجنوبيين الذين يظهرون الالتزام والتقدم في الإصلاح الديمقراطي.³² على سبيل المثال تلقت تونس ومصر موارد مالية إضافية (160 مليون يورو و449 مليون يورو للفترة 2011-2013 على التوالي). لكن هذه الأرقام بعيدة عن توقعات الحكومات الجديدة في هذه الدول. كما تعهدت مجموعة الثماني من خلال شراكة دوفيل بتقديم 38 مليار دولار لدعم التغيير في تونس ومصر المغرب والأردن، و تعهد صندوق النقد الدولي بتقديم مبلغ 35 مليار دولار أخرى.³³

أحد التحولات المهمة هو دعم أكثر قوة للمجتمع المدني من خلال مرفق المجتمع المدني (CSF)، وهو دعم جديد لتطوير وتعزيز الفاعلين السياسيين من خلال الصندوق الأوروبي للديمقراطية (EED)، تتكون سياسة الجوار CFS من ثلاثة عناصر: أ- تعزيز قدرة المجتمع المدني، من خلال تبادل الممارسات الجيدة والتدريب، لتعزيز الإصلاح الوطني

³⁰ بن الحجاج، مرجع سابق، ص 32.

³¹ "EU's response to the "Arab Spring": The State-of-Play after Two Years". Op.Cit.

³² Idem.

³³ Balfour, Op.Cit pp11-12.

وزيادة المساءلة العامة ، لتمكينها من أن تصبح لاعبا أقوى في دفع الإصلاح على المستوى الوطني المستوى وعلى مستوى الشركاء الأقوى في تنفيذ أهداف سياسة الجوار الأوروبية. ب- تعزيز الجهات الفاعلة غير الدولة من خلال دعم المشاريع الإقليمية والمحلية، من خلال استكمال التمويل المتاح ومن خلال البرامج والأدوات العملية . ج-تعزيز نهج شامل للإصلاح من قبل زيادة مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول في حوار السياسات الوطنية وفي تنفيذ البرامج الثنائية.³⁴

تركز مقترحات سياسة ما بعد الربيع العربي بقوة على إعادة تحديد الشروط في شعارات تشمل الحزم الجديدة" الديمقراطية العميقة" باعتبارها الهدف الجديد في أعقاب مطالب هؤلاء الذين غيروا آفاق شمال إفريقيا والشرق الأوسط، من خلال وسائل لتحقيق ذلك، وهو تقديم حزمة أكثر جاذبية من الحوافز من حيث المساعدة والتجارة والتنقل لأولئك الذين يشجعون في مسار الإصلاح " المزيد مقابل المزيد" "more for more". وهناك عمود آخر من سياسة الجوار الأوروبية المنقحة يشمل مرفق المجتمع المدني الذي سيكون متاحا بغض النظر عن العلاقات الحكومية.

من الواضح أن صيغة "المزيد مقابل المزيد" من المفترض أن تكون حجر الزاوية في الشراكة الجديدة، وخطوة رائدة نحو مزيد من التمايز بين السياسات. ومع ذلك، لا تقترح القراءة المتأنية للوثائق الرسمية أن النماذج القديمة قد تغيرت: "أكثر وأكثر" يشبه إلى حد بعيد الخطاب السابق، ويستمر في الاعتماد المفرط على اقتصاد السوق الرأسمالي النيو ليبرالي الجديد المبني على اعتقاد مقدس تقريبا في التحرير والخصخصة والذي يترجم صيغة "أكثر وأكثر"، وبعبارة بسيطة إصلاحات أسرع تقابلها أفضل المكافآت. يتم تضمين المكافآت في ما يسمى "M 3: المال والسوق والتنقل". لا شك أن زيادة المساعدات مغرية، فالانفتاح في الأسواق يعد ذو قيمة ويتعزز بضرورة التنقل، لكن الأهم من ذلك هو دعم الديمقراطية والترويج لها.³⁵

من جهتها، قدمت الولايات المتحدة مبالغ متشابهة تقريبا لدعم التغيير بنحو 800 مليون دولار في عام 2011، وطلب الكونجرس الأمريكي تقديم 770 مليون دولار في عام 2012، وإنشاء منطقة الشرق الأوسط وصندوق حوافز شمال إفريقيا، وهي أداة جديدة لتعزيز الإصلاح الديمقراطي والمؤسسي والاقتصادي، على أساس الحوافز والشروط. هذه

³⁴ Balfour.Op.Cit., p11.

³⁵ Khader ,Op.Cit.p45.

الأموال إضافية للميزانية العادية للمنطقة، التي تجاوزت 1 مليار دولار في عام 2012 من المساعدات الاقتصادية و 1.7 مليار دولار من المساعدات العسكرية³⁶.

تجدر الإشارة، إلى وجود اختلاف في وجهات النظر حول مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان بدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، والذي ظل قائما بين دول شمال أوروبا الملحة على فرض المعايير الأوروبية وفق مشروطية صارمة، ودول جنوب أوروبا الحريصة على الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والأمنية الكبيرة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وذلك بعدم المغامرة بالاستقرار الذي توفره الأنظمة القائمة.

رابعاً: العامل الخارجي والتحول الديمقراطي في دول المغرب

العربي: داعم أو معرقل؟

دخلت التحولات التي شهدها العالم العربي منذ بداية الحراك الشعبي في تونس في ديسمبر 2010 في مراحل متعددة. وبالرغم من حجم المؤثرات الداخلية لثورتها مصر وتونس، إلا أن التداخل الذي شهدته الأحداث في ليبيا ومن ثم اليمن وسوريا، ينقل الربيع العربي إلى مدار المؤثرات الخارجية التي باتت تشكل العامل الأقوى في أحداث هذا الربيع وتؤثر على نتائجه. وفي حين يكتسب البعد الثقافي للتحولات في العالم العربي وجهة محددة تتميز بتصاعد "الإسلام السياسي" في الدول التي أنجزت انتخاباتها التشريعية، وبثقل إسلامي مشهود في الدول التي لا تزال على لائحة الانتظار، فإن السياق الدولي الآخذ في الارتسام يحمل في طياته خفايا إستراتيجية تحكم حركة القوى الدولية الرئيسية التي رسمت أهدافها قبل الربيع العربي وبمعزل عن أحداثه، وفي الوقت ذاته لم تتوان عن إبداء جموح واضح نحو استغلاله.

وفي مقالة بعنوان «روسيا والعالم المتغير» نشرتها في 27 فيفري 2012 صحيفة «موسكو فسكي نوفوستي»، صرح الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين": إن «سلسلة النزاعات المسلحة التي تبرزها الأهداف الإنسانية تقوّض مبدأ السيادة الدولية الذي بقي مقدساً عبر قرون، لذلك يتم تشكيل الفراغ في العلاقات الدولية»، و«هناك محاولات تقوم بها الولايات المتحدة بشكل منتظم لممارسة ما يُسمّى بـ«الهندسة السياسية» في مناطق وأقاليم

³⁶ Balfour ,Op.Cit, P23.

تعتبر مهمة بالنسبة لروسيا تقليدياً». وحول الربيع العربي، اعتبر بوتين أن التدخل الخارجي أدى بأحدائه إلى أن تتطور في سيناريو "غير متحضر". وبالتالي، أعاد الربيع العربي إدخال روسيا إلى الملفات الداخلية في المنطقة ورجّح مفهومها بالحاجة إلى تكريس المرجعية الدولية في الأمم المتحدة بعدما تجاوزتها الولايات المتحدة في حربي يوغوسلافيا 1999 والعراق 2003، وانفردت بسياسة التدخل الخارجي.

فقد ارتبطت نتائج الربيع العربي في بداياته بعوامل داخلية بحتة، فلقد دفعت التحركات الشعبية إلى حدوث فراغ سياسي وانكشاف الساحات المحلية أمام كتلتين أساسيتين: القوى الشبابية والمجتمعية الصاعدة من جهة، والمؤسسة العسكرية من جهة ثانية، فحيث قام التوازن بينهما اقتصر التدخل الخارجي على المواكبة السياسية والمساعدة في إنجاز التحول، وذلك في حالي مصر وتونس، وحيث اختل التوازن استوجب الأمر تدخلا إقليميا ودوليا لدواعٍ إنسانية تتعلق بواجبات المجتمع الدولي في الحفاظ على السلم وحماية المدنيين كما في حالات ليبيا واليمن وسوريا.³⁷

من بين العوامل التي يتعين الإشارة إليها بخصوص دور العوامل الخارجية في دعم التحول الديمقراطي³⁸:

أولا، أن الدعم الخارجي للتحول الديمقراطي، قد تحول إلى إشكالية تواجه التحول الديمقراطي في البلاد العربية، أو يرجع ذلك إلى ارتباط هذا الدعم بسياسات خاصة بكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهي سياسات لا تلقى قبولا على مستوى المواطن العربي، الأمر الذي أوجد حالة من الشك في أي دعم خارجي من هذه الدول يتعلق بالتحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

ثانيا، أن درجة تأثير العوامل الخارجية في عملية التحول الديمقراطي تختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف إستراتيجيات الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلدان المستهدفة. وقد أكدت دراسات عديدة على أن العوامل الخارجية لا تؤتي تأثيراتها الإيجابية بهذا الخصوص، أو تكون تأثيراتها محدودة في حال عدم وجود قوى وعوامل داخلية محركة للتحول الديمقراطي، مما يعني أن الأصل في عملية التحول هو العوامل الداخلية. أما العوامل الخارجية فإن دورها يكون مساندا.

³⁷ أحمد عبد الكريم سيف، مرجع سابق.

³⁸ أبو الحسن، مرجع سابق.

ثالثاً، أن بعض العوامل الخارجية لعبت دوراً مهماً في دعم وترسيخ النظم التسلطية وليس دعم التحول الديمقراطي، وتتمثل الحالة النموذجية لذلك في دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم ومساندة النظم التسلطية في المنطقة العربية على مدى العقود الماضية، طالما استمرت هذه النظم تتوافق مع مصالحها، أي أن سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه المنطقة العربية قامت في جانب كبير منها على التضحية بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل المصالح، ولذلك فإن جهود واشنطن من أجل نشر الديمقراطية في المنطقة في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عانت من معضلة "عدم المصادقية".

صاغ "تشارلز كراوثامر" قبل عقد من الزمن مصطلح "الواقعية الديمقراطية". وأشار إلى أنه لا يمكن للغرب أن يهاجم جميع الطغاة في وقت واحد وفي كل مكان، لكنه أشار إلى أنه يمكن أن تتصرف ضدهم بشكل انتقائي، على أساس مصالحها الخاصة. قدم هذه الحجة بينما كان يحاول تبرير غزو الولايات المتحدة للعراق، وبالتأكيد لم تسهم في المصادقية الدولية للتدخلات الإنسانية الهادفة في استبدال الأنظمة الاستبدادية بالديمقراطيات.³⁹ وعلى حد تعبير "كراوثامر": "سوف ندعم الديمقراطية في كل مكان، ولكننا سنضحي بالدم والثروة فقط في الأماكن التي توجد فيها ضرورة إستراتيجية، أي في الأماكن المركزية بالنسبة إلى الحرب الكبرى ضد العدو الوجودي، للحرية على المستوى العالمي....."⁴⁰

يمكن القول أنه، من الصعب المطابقة بين العامل الخارجي أو دور البيئة الدولية في الحالتين الأوروبية الشرقية والعربية، ففي الحالة الأولى (أوروبا الشرقية)، كان للولايات المتحدة مصالح تجعلها تضع دعم التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية من الأهداف الرئيسية لإستراتيجيتها العالمية وأن تنفذ ذلك فعليا، وأن تستقبل الأخيرة هذا الدور من دون الدخول في جدلية "الداخل والخارج". وهي ليست الحالة العربية ولا شك بحكم الحساسية السياسية والتاريخية الشديدة من أي عنصر أو دور خارجي، فضلا عن أن هذا الهدف تحديداً -أي دعم التحول الديمقراطي- ليس جزءاً أصيلاً من الإستراتيجية الأمريكية

³⁹ Ghia .Op.Cit. p141.

⁴⁰ عزمي بشارة، ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي. سياسات عربية، العدد 38، ماي 2019، ص16.

في الشرق الأوسط، وبالتحديد في العالم العربي-الإسلامي، مثلما كان حالها مع أوروبا الشرقية، مهما تكن الاستثناءات التي قد تعطي مؤشرات وقتية مختلفة في بعض المراحل السياسية.⁴¹

من جهة أخرى، هناك تناقض واضح وقع فيه الاتحاد الأوروبي في إطار علاقته بالعالم العربي، لاسيما دول المغرب العربي، حيث تأرجح بين ضرورة الدعم والترويج للإصلاحات السياسية، وضرورة الحفاظ على الأنظمة التسلطية القائمة المخلصة في انخراطها في الحرب على الإرهاب، وضمان استمرار إمدادات الطاقة ومراقبة الحدود ومكافحة الهجرة غير النظامية. إلى جانب العوامل التي سبق ذكرها، يمكن كذلك تفسير هذا التناقض بتداعيات الأزمة الاقتصادية التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى تركيز جهوده على صنع السياسات الداخلية، إضافة إلى الظهور القوي لقادة إقليميين جدد وعناصر دولية أخرى غير ديمقراطية (وهنا نقصد تركيا، روسيا، الصين، ودول الخليج)، وهو ما انعكس بشكل سلبي على قوة تأثير الاتحاد الأوروبي بالمنطقة.

كما أدت التحديات الأمنية البارزة بالمنطقة إلى تغيير أجندة الأولويات والاهتمامات الأوروبية، هذا فضلا عن الضعف الذي عرفته السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي إبان الفترة الانتقالية لتطبيق معاهدة لشبونة. ذلك فإن الاتجاهات العامة للسياسة الخارجية الأوروبية ظلت توحى بأن فكرة القوة المعيارية للاتحاد كمحرك لهذه السياسة لم تكن سوى محض خيال، وما يفسر ذلك هو العودة القوية خلال نفس الفترة إلى بناء تحالفات قوية مع الأنظمة التسلطية، وهو ما يدل في الآن نفسه على أن رؤية الاتحاد الشاملة لمنطقة المتوسط، المتمخضة عن عملية برشلونة لم تكن إلا تعبيرا عن الحماس المثالي الزائد لسنوات ما بعد الحرب الباردة.⁴²

خاتمة

رغم أن العامل الخارجي كمتغير له دور مهم في تحفيز عمليات التحول الديمقراطي أو عرقلته، إلا أنه لا يمكن فصل الديمقراطية عن التطورات الداخلية للدول، ولا يمكن فرضها بأي حال من الأحوال، وبالتالي، فإن الخصوصيات الديمقراطية تصبح ضرورة

⁴¹ أحمد عبد الكريم سيف، مرجع سابق.

⁴² بن الحجاج، ص 32.

مؤكد، تنجم عن نسبية الديمقراطية في الزمان لأنها نموذج وفكر في تطور مستمر تفرضه حاجات المجتمع. إذ تتسم عملية التحول إلى الديمقراطية في العديد من دول العالم بدرجة كبيرة من التعقيد من ناحية، وبتعدد مساراتها والاختلاف البين في نتائجها، من ناحية أخرى.

ومن خلال ما سبق ذكره، تم التوصل إلى بعض النتائج يمكن ذكرها فيما يلي:
- أن عملية الديمقراطية معقدة ومتعددة الأبعاد وتخضع لاعتبارات غير موضوعية، ويمكن أن تستغرق سنوات طويلة.
- تؤدي ضغوط العامل الخارجي إلى تعقيد التحولات السياسية وإخراج الديمقراطية عن مسارها الصحيح.
- أن العوامل الخارجية التي تميل إلى المساهمة في التحول الديمقراطي أو تقويضه ليست حتمية أو ثابتة.

- دور القوى الكبرى في التحول الديمقراطي بدول المغرب العربي، تحكمه المصالح الاقتصادية والأولويات الأمنية (الإرهاب، والهجرة غير الشرعية).
في الأخير يمكن القول، أنه لا يمكن تفسير التحول الديمقراطي بعامل واحد، فقد يكون ذلك نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة، بعضها داخلي يتعلق بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة، وبعضها الآخر خارجي يتعلق بالفواعل الدولية ومصالحهم الاستراتيجية. يضاف إلى هذا ازدواجية المعايير، إذ بات الترويج للديمقراطية مجرد غطاء لسياسات القوى الكبرى والمنظمات الدولية، فالواقع يثبت أنه لا يوجد نماذج معينة من الديمقراطية قابلة للتصدير.

قائمة المراجع:

- صامويل هانتنغتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أوائل القرن العشرين. (ترجمة عبد الوهاب علوب)، دار سعاد الصباح، ط1، الكويت، 1993.
- لوريل إي ميلر، جيفري مارتيني، التحول الديمقراطي في العالم العربي توقعات ودروس مستفادة من حول العالم. معهد أبحاث الدفاع الوطني، مؤسسة راند، 2013.
- مارينا أوتاوي، دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: استعادة المصداقية. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، شرح السياسات 60، أيار 2008.

-آسيا لعمراني، دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: دراسة في مدى فاعلية آلية الديمقراطية. مجلة المعيار، المجلد 13، العدد 26، 2011، ص ص 365-386.

-محمد المصطفى بن الحجاج، الاتحاد الأوروبي وفرضية الاستعصاء الديمقراطي في ضوء "الربيع العربي" تونس ومصر نموذجا . مجلة إتجاهات سياسية، العدد الثامن " عدد خاص"، أوت 2019، ص ص 29-45.

-عزمي بشار، ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي. سياسات عربية، العدد 38، ماي 2019، ص ص 7-26.

-زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي. مجلة مداد الآداب، العدد الرابع عشر، 2018، ص ص 569-615.

-أبو الحسن بشير عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية. الحوار المتمدن، العدد 4564، 20 أوت 2014، على الساعة 14.00:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=431302>

-بول سالم، الربيع العربي من منظور عالمي: استنتاجات من تحولات ديمقراطية في أنحاء أخرى من العالم، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 15 نوفمبر 2011، على الساعة 10.00:

<https://carnegie-mec.org/2011/11/15/ar-pub-45980>

-أحمد عبد الكريم سيف، إشكالية التدخلات الإقليمية والدولية في تجارب التحول الديمقراطي. الجزيرة للدراسات، 24 جانفي 2013، على الساعة 15.00:

<https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124124130127111.html>

-مشاهر إسماعيل الشاهر، وهم الديمقراطية الأمريكية. المركز الديمقراطي العربي، 11 سبتمبر 2017، على الساعة 11.00:

<https://democraticac.de/?p=49028>

-منى يعقوبان، الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط: المبادرات الأوروبية. معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم 127، أكتوبر 2004، على الساعة 10.00:

https://www.usip.org/sites/default/files/sr127_arabic.pdf

-حسّنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري. مركز الجزيرة للدراسات، 24 جانفي 2013، على الساعة 14.00:

<https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html>

-مود نافارو، الانتقال الديمقراطي. ترجمة عبد العزيز فجال، الحوار المتمدن، 24 نوفمبر 2016، على الساعة 11.00:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=539043>

-Bichara Khader , The European Union and the Arab World: from the Rome Treaty to the Arab Spring. European Institute of the Mediterranean, Barcelona, March 2013.

-Rosa Balfour , EU Conditionality after the Arab Spring. European Institute of the Mediterranean, Barcelona, 2012.

-David Beetham, The contradictions of democratization by force: the case of Iraq .Democratization. Vol 16, No 3, June 2009, pp 443-454.

-Ghia Nodia, External Influence and Democratization The Revenge of Geopolitics. Journal of Democracy. Volume 25, Number 4 ,October 2014 , pp 139-150.

-“EU's response to the “Arab Spring”: The State-of-Play after Two Years”. EUROPEAN COMMISSION, Brussels, 08 February 2013, at 11.00H:

http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-13-81_en.htm